IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

# [قاطرة النمو الإقتصادي في لبنان بين حدي استراتيجية الاحلال محل الواردات من الانتاج الزراعي والتصنيع الزراعي لأجل التصدير]

**[قراءة تحليلية للقطاعات المحورية ومصادر النمو تطبيقا لنظرية الحذف الفرضي نظريات النمو جانب الطلب]**

**[الكاتب : د.علي زعيتر]**

**[ مدرس الاقتصاد والتنمية في الجامعة اللبنانية]**

## مقدمة :

يصنف النظام السياسي الطائفي الحاكم في لبنان ضمن البلدان الأعلى رتبة في التصنيف العالمي للفساد[1]، فعدم وجود نظام سياسي عادل بسبب المحاصصة الطائفية عمق الفساد الإداري الذي تبلور في المحسوبيات والهدر والبطالة المقنعة وسوء الإدارة والبيروقراطية وغير ذلك من أنواع الفساد السلطوي في لبنان الذي كان من نتائجه المباشرة عدم تحقق ما كان مخططا له في مؤتمرات باريس 1و2و3 ، بل راكم على لبنان دينا عاما بلغ ما يقارب 135% من إجمالي ناتجه المحلي[2] . هذا الأمر أدى إلى طرح إشكالية أساسية وهي المبنى النظري الذي يحكم الرؤية الاقتصادي للتنمية الاقتصادي والإجتماعية في لبنان. فما هو معلوم أن الرؤية النظرية هي تابع[3] للواقع الفعلي للبلد وفروضها هي المتغيرات الفعلية التي تحكم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

## أولا- الاطار المنهجي:

- **مدخل:** إن تراكم الدين العام الذي أصبح يهدد ويثقل كاهل الاقتصاد وكل فرد لبناني يحتم إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية المتبعة وكذلك عدم الاكتفاء بالرؤية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والاستفادة من الرؤية البنيوية وخاصة استراتيجية النمو غير المتوازن المعتمدة على نظرية هيرشمن، لان المنطق الذي تقوم عليه هذه الرؤية هو أن الاستثمار في البنية التحتية أو ما يعرف بالرأسمال الاجتماعي ، لن يوجد الحافز اللازم والضروري لدى القطاع الخاص للاستثمار، فلا يكفي ايجاد دفعة قوية من جانب تخفيف تكاليف الانتاج الناتج عن الاختناقات التي يوجدها عرض البنى التحتية ورأس المال الاجتماعي. بل الاصل، وهذا ما تثبته التجربة كذلك، أن إيجاد اختناق من جانب الطلب[4] هو الذي يحفز القطاع الخاص للدخول في العملية الانتاجية ودفعه الى الاستثمار وبالتالي تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة من خلال زيادة هامش الربح لديه. فهل أدت الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة منذ العام 1990م وهي استراتيجية زيادة المعروض من رأس المال الاجتماعي، إلى إحداث نمو مرتفع ومستويات تنموية عالية وهل وضعت الإقتصاد على مسار

[1] - مؤتمر الدولي لدعم لبنان :"برنامج لبنان الاقتصادي " 25-كانون الثاني- 2007م

[2]- المركز الاستشاري للدراسات- مديرية الدراسات الانمائية :" الاوضاع المالية والنقدية في لبنان – مراجعة تقويمية للسياسات الحكومية في ظل تصاعد المخاطر- " تشرين الاول 2002م.

النمو الذاتي أم أن النتيجة كانت عكس ذلك تماما. قد يقول من يتابع الاوضاع في لبنان أن تردي الوضع الاقتصادي وزيادة معدلات الدين العام يرجع الى البنية السياسية للنظام اللبناني ، أقول هذا صحيح وأؤيده وهذا ما حدا بي الى كتابة هذه الاطروحة التي تتبنى رؤية هيرشمان في التنمية التي تقوم فروضها على معطيات تشبه ما يواجهه الاقتصاد اللبناني، وبالتالي فان الهدف المباشر من كتابة هذه الاطروحة هي تقديم منهج علمي متناسب مع الفروض التي يقوم عليها واقع الاقتصاد اللبناني ومن خلال هذا المنهج أريد أن أشخص القطاعات الاساسية والمحورية في الاقتصاد ، اضافة الى تشخيص ما هي محركات النمو في كل قطاع ، هل أن الطلب الداخلي او الخارجي على هذا القطاع او غير ذلك.

- **إشكاليات البحث :**

تتمحور حول سؤال ما إذا كانت حكومات ما بعد الطائف قد وضعت رؤية إستراتيجية لإعادة النهوض والبناء، فعلى ما يبدو أن إتفاق الطائف طرح فكرة الانماء المتوازن بين كل المناطق[5] وهذه المسألة كانت إستجابة للضغوط السياسية التي فرضتها الأحزاب الإسلامية والقومية لأجل إعادة التوازن بين المناطق المحرومة مثل البقاع والشمال والمناطق المستحوذة على أغلب الإستثمارات تاريخيا مثل بيروت وجبل لبنان التي تنعم بالاذهار وتتركز الخدمات فيها، ولكن هل كان المقصود من تلك الرؤية هو إستراتيجية النمو المتوازن الذي نادى بها لبنشتاين بالطبع كلا. على فرض ان الحكومة تبنت في عملية إعادة البناء رؤية علمية واضحة، تم على اساسها بناء البنية التحتية في بيروت خاصة وبناء بعض الجسور والطرقات وجعل بيروت مركز التنمية والمحور في إعادة البناء للاقتصاد اللبناني، فهل هذه الرؤية هي الصحيحة أو الأنسب في ظل إقتصاد يعاني الركود والفساد والمحسوبيات وتأثير سيطرة الوجود العسكري السوري على البلد وتفاصيله.

ينبثق عن الإشكالية الرئيسة السابقة إشكاليات فرعية ترتبط بمسارات النمو وكيفية توزيع العوائد المختلفة من العملية التنموية على القطاعات المختلفة، وهذه الإشكالية ناتجة عن أن الرؤية السابقة لم تحدد مسارت التنمية ولم تحدد القطاعات المحورية في الاقتصاد. نعم كان هناك إعتقاد سائد ولايزال أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكبر، حيث يشكل نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي تتراوح مابين 60% الى 70% ، وهذا خلط وخطأ كبير فنظرية الارتباط أو التكامل تعرف القطاع المحوري بأنه القطاع الذي يمتلك اكبر ارتباط وتشابك أمامي أو خلفي أو كلاهما مع بقية القطاعات وليس الأكبر حجما أو يمثل نسبة أكبر من إجمالي الناتج المحلي، إذن الإشكالية الأخرى هي كيف شخصت الدولة القطاعات المحورية وما هي المنهجية التي اتبعتها لتحديد ذلك .

من ناحية أخرى عندما قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية قامت في مقابل ذلك بزيادة الضريبة على القيمة المضافة، إذا قامت الحكومة بتغيير في النظام الضريبي باتجاه تقليل الإستهلاك المحلي وتشجيع الإستيراد ظنا منها أنها تستطيع أن تكون مدخرات تساعد على تمويل عملية التنمية المحلية، ولكن السؤال الذي يطرح هنا ما هي عوامل النمو في الإقتصاد اللبناني هل هو الطلب المحلي أو الطلب الخارجي أي الصادرات، وبناء عليه فإن عدم الاجابة الصحيحة على السؤال السابق سيؤدي الى فرض سياسات مالية ونقدية، مع عدم تحديد مصادر النمو ،قد تكون سببا في إيجاد عوامل مانعة وقوة مضادة للنمو ومضرة به وتقلل من معدلات النمو الإقتصادي ولا تؤدي إلى تحقيق مستويات التنمية المطلوبة، إذن الإشكالية التي تطرح هنا ما هي مصادر النمو في الإقتصاد اللبناني وما هي المقاربة النظرية التي تحدد لنا ذلك .

[5]- المركز الاستشاري للدراسات – مديرية الدراسات الانمائية : "انماء البقاع الشمالي – الاطار العام والسياسات القطاعية" ايلول 2002م.

- **فرضيات البحث :**

**يمكن طرح فرضيتين أساسيتين يتفرع عنهما فرضيات فرعية حيث سأكتفي بعرض الفرضيات الأساسية :**

- الفرضية الأساسية الأولى: إن القطاع الصناعي هو القطاع المحوري (القائد) في الإقتصاد اللبناني بناء لمقاربة الحذف الفرضي.
- الفرضية الأساسية الثانية : إن الطلب الخارجي(الصادرات) هو المحرك للنمو في القطاع الصناعي وبالتالي هو المحرك للنمو في الإقتصاد اللبناني بناء لمقاربة حسابات النمو – جانب الطلب.

- **منهجية البحث والمقاربات النظرية :**

يعتمد البحث على منهجية التكامل بين منهجية تحديد القطاعات الرائدة والرئيسية القائمة على مقاربة الحذف الفرضي ومنهجية تحديد مصادر وعوامل النمو في الاقتصاد والقطاعات المحورية المبنية على مقاربة حسابات النمو –جانب الطلب ووفقا لمقاربة " تشنري – سركوين".

اما بالنسبة إلى تحديد مصادر النمو، قد تم اعتماد منهجية "حسابات النمو- جانب الطلب " في تحديد مصادر النمو، وهي مقاربة "تشنيري - سيركوين " حيث تشترك فيها كل نظريات التنمية الحديثة. تقوم هذه المنهجية على تقسيم مصادر النمو الى خمسة مصادر : الطلب المحلي ، الطلب الخارجي (الصادرات ) ،الاحلال محل الواردات للسلع الاستهلاكية ، الاحلال محل الواردات للسلع الوسيطة ، التغيرات البنيوية ونسب تركيب عوامل.

- **تقنيات وأدوات البحث ومصادر المعلومات :**

تم الإعتماد على تقنية تحليل مصفوفة المدخلات والمخرجات[6] للإقتصاد اللبناني الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة، التي تعتبر الأساس في تحليل التكامل الإقتصادي في الاقتصاد والمستقاة من تحليل جدول ليئونتيف ، هذه الجداول معروضة بالأسعار الجارية وبتعديل للأسعار الثابة سنة بسنة ، قمت بتبديلها إلى الأسعار الثابة نسبة لسنة 1997م كسنة أساس. تعطينا هذه الجداول قدرة تحليل تشابك الأنشطة الاقتصادية من خلال تحليل ما يسمى معامل الإرتباط بين القطاعات المختلفة والذي يدرس نسب العلاقة ومدى حساسيتها وفعاليتها، وكذلك الأمر تم الاستفادة من برنامج إكسل لتحليل المصفوفات وإستخراج النسب، وهذا الأمر ينطبق على تحليل مصادر النمو حيث تم الإستفادة من مصفوفة المدخلات والمخرجات في الاقتصاد اللبناني وبالاستعانة ببرنامج إكسيل لتحليل هذه المصادر .

كذلك الأمر تم الاستفادة من المصادر المكتبية والمراجع والمقالات المرتبطة بهذا الموضع وكذلك الأمر إستفدت من المصادر الموجودة على الانترنيت

[6] - Input –Output table

- **الحدود المكانية والزمانية للبحث**

تم الرجوع بشكل أساسي الى الجدوال (تسعة جداول) التي أصدرتها وزارة التجارة من العام 1997 الى العام 2005م حيث تشكل هذه الأعوام الحدود الزمنية للبحث ، وهي معروضة بالاسعار الجارية وقد تم تحويلها الى الاسعار الثابتة ، اما الحدود المكانية فهي الاقتصاد اللبناني .

- **مصطلحات مفتاحية:** القطاع المحوري، الإرتباط الامامي (FL)، الإرتباط الخلفي (BL)، الإرتباط الكلي (TL)، معامل الإرتباط.

**ثالثا – الدراسات السابقة: يمكن تقسيم الدرسات السابقة الى قسمين:**

**أ- الدرسات التي تناولت التشابك القطاعي ومقاربة الحذف :**

1- **من الدراسات المهمة التي تناولت الارتباط والتشابك القطاعي كانت الدراسات التي قام بها كل من تشنري وواتانابه،** حيث قاما من خلال قياس مؤشر الارتباط الامامي والخلفي بقياس البنية الانتاجية لكل من الولايات المتحدة الاميركية واليابان،النرويج،ايطاليا،وتم الاستفادة من الارتباط المباشر وغير المباشر الذي يستنبط من المعاملات الفنية لمعكوس مصفوفة لئيونتيف.

2- **أوديرسون ويو**[7] :" التشابك الداخلي والقطاعات المحورية في الصين 1997-1987 –حالة تطبيقية في تحليل المدخلات والمخرجات " : تشير هذه الدراسة الى ان قياس التشابك الامامي والخلفي يدرس تأثير التغييرات في الطلب النهائي على بقية مخرجات القطاعات الاقتصادية، تتناول هذه المقالة التغييرات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الصيني بناء على الاساليب الاربعة: تشينري –واتانابه ، هيرشمان ، راسموسين، دياتزنباكر ، اختلفت النتائج باختلاف الاسلوب المعتمد ، حيث ركز اسلوب راسموسين وتشنري على تبيان تغييرات البنية الداخلية وتأثيرها على اجمالي الدخل القومي ، بينما اعتمد اسلوب دياتزنباكر على تحليل تأثير الطلب النهائي والمدخلات الاولية على الناتج النهائي من خلال استخدام صافي الارتباط ، وبالاجمال يمكن القول ان النتائج الحاصلة عن اختلاف الاساليب تكمل بعضها البعض .

3- **الارتباط الاقليمي(حالة البرازيل): تحليل المدخلات والمخرجات :** هدف هذه المقالة هو تقييم التشابك الاقليمي على اساس تحليل جاول المدخلات والمخرجات الاقليمي،اعتمد الباحث هنا على منهجية الحذف الفرضي ل"استراسرت " و"شولتز" والتي تم تعديلها بواسطة "دياتزنباكر" حيث تم دراسة تأثير حذف اقليم معين بدل حذف قطاع معين،واعتمدتت على الارتباط المباشر وغير، والمباشر وغير المباشر الخلفي والامامي وتبين في النتائج ان الاقاليم التي لديها اعلى ناتج محلي لديها اعلى درجة ارتباط فيما بينها.

4- **ميلر ولهر**[8] **في بحث تحت عنوان "تصنيف اساليب القياس بناء على منهجية الحذف الفرضي":** حاول الباحثان تصنيف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الاميركي من خلال تناول سبعة قطاعات(1992) والقيام بقياس الارتباطات من خلال 14 اسلوب متفاوت، معتمدا في ذلك على تحليل

[7] - B-Andresson-O Callaghan,Guoqiang Yue :"
[8] - Ronal E.Miller ،Michael L.Lahr

الارتباطات الكلية والامامية والخلفية المباشرة وغير المباشرة بناء على مقاربات كل من : لئيونتيف وجوش وكل ذلك مبني على منهجية الحذف الفرضي .

5- **دياتزنباكر وبارت لوس: "تحليل مضاعف الابحاث والتطوير"[9]:** توضح هذه المقالة اهمية البحث والتطوير في الاقتصاد الاميركي من خلال اتباع منهجية الحذف الفرضي بالاضافة الى الاساليب التقليدية في قياس مضاعف الارتباط الامامي ، وتدرس تأثير انفاق دولارا واحدا على البحث والتطوير على الصناعة من الطلب النهائي، وتم الاستفادة ايضا من تحليل المعاملات الفنية لمصفوفة لئيونتيف .

6- **رايزس وفيدل[10] :"أهمية المعاملات الفنية والتغييرات البنيوية"[11]:** استفاد الباحثان من معكوس مصفوفة لئيونتيف لتحليل الاقتصاد المكسيكي وبيان أهمية المعاملات الفنية في تحليل التغييرات الهيكلية، وتم الاستفادة من المعلومات الداخلية التي تربط بين الاحتياجات الوسيطة والناتج النهائي .

7- **إريك سي**[12]: **"تحليل المدخلات والخرجات –اسلوب التفكيك – تايوان –الشروط الاقتصادية "**[13]: يقوم الباحث في هذه المقالة بإختبار التغييرات البنيوية وتأثيرها على تشخيص الاقاليم المحورية في تايوان، في حالة الانفتاح والتطور الاقتصادي، اعتمدت منهجية واسلوب المعاملات الفنة والتجزئة بناء على مصفوفة لئيونتيف، ومتوسط التغييرات في ومعاملات الطلب النهائي والتغييرات البنيوية في الصناعة.

8- **دايفد هولند:" دور الزراعة والتصنيع الغذائي في الاقتصاد التشيلي: النتائج الحاصلة من تحليل المدخلات والمخرجات "**[14]: لعبت الزراعة والتصنيع الزراعي دورا مهما في السنوات الاخيرة على مستوى التصدير والاستثمار في الاقتصاد التشيلي، حاول الباحث في هذه المقالة ان يحلل هذه العالقة من خلال تحليل جداول المدخلات والمخرجات للعام 1986 -1995م والذي يحتوي على 50 قطاعا مختلفا بالاضافة الى اجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة والتجارة .

9- **كاي ،برات ووارنر(2007) في بحث لهم تحت عنوان " قياس دور الخدمات المحلية بالاستفادة من مقاربة الحذف الفرضي" :**وضمن دراسة لاهمية القطاعات الاقتصادية على المستوى المناطقي في مدينة نيويورك وفي سياق التعريف بالاساليب المتنوعة وتوضيح المفاهيم المتعلقة وأهمية الارتباطات في تشخيص القطاعات المحورية اعتبر الباحث ان اسلوب الحذف هو الافضل لقياس مؤشر الارتباط في القطاعات المحلية للمدينة.

---

[10] - Fidel, Aroche-Reyes,

[11] - Economic Systems Research; Sep96, Vol. 8 Issue 3, p235, 12p, 2 charts, 5 diagrams

[12] - Wang, Eric C

[13] - Wang, Eric C. :" INPUT-output analysis DECOMPOSITION method TAIWAN -- Economic conditions " Economic Systems Research; Mar1996, Vol. 8 Issue 1, p63, 17p, 6

[14] - DAVID HOLLAND " THE ROLE OF AGRICULTURE AND FOOD PROCESSING IN THE CHILEAN ETshteu droioles odfe aEgcroicnuolmtuírae.… Vo "ECONOMY: RESULTS FROM AN INPUT-OUTPUT ANALYSIS /l .D 2a8v i-d N Hº o2l,l aDnidc,i eEmubgreen i2o0 F01ig. uPeárgosa. B29.,3 J-o3h0n8

**الدراسات التي تناولت مصادر النمو جانب الطلب :**

1- **ليو وسال(1999):"تحليل المدخلات والمخرجات للتغييرات البنيوية في اقتصاد جنوب افريقيا (1975-1993م** " وضمن سياق الاستفادة من تحليل المدخلات والمخرجات قاموا بتقسيم مصادر النمو الى ستة اقسام : الانفاق الخاص،الانفاق العام، تنمية الطلب على الاستثمار، الاحلال محل الواردات، تنمية الصادرات،والتغييرات في الطلب على الحاجيات الوسيطة.حيث اشارت النتائج الى ان الطلب على الاستثمار هو المصدر الاساسي للنمو في الفترة 1975-1981م أما التغييرات في المعاملات الفنية فقد كان لها تأثيرا سلبيا على الارتباط بين القطاعات المختلفة.

2- **أكيتا وتشو هو**[15]:" **الاستقلال بين القطاعات والنمو في فيتنام : دراسة مقارنة تحليلية بين اندونيسيا وماليزيا"** تحلل هذه الدراسة النمو في الاقتصاد الفيتنامي من خلال مقاربة تحليل التجزيئي لعوامل الانتاج في فيتنام ومقارنته مع كل من ماليزيا واندونيسيا. شكلت الصادرات المصدر الرئيسي للنمو في فيتنام، وتبين ان قطاع الزراعة يلعب دورا مهما في النمو، وكذلك الامر بالنسبة لماليزيا، على الرغم من أن الصناعة تلعب دورا مهما في النمو. اختلفت النتائج بالنسبة الى أندونيسيا نوعا ما . إعتمدت هذه الدراسة على مقاربة تشنري – سركوين (1979) وقسمت القطاعات الى ثلاثة قطاعات القطاع الاولي والثانوي والثالثي، وأستخدم لاجل ذلك جداول المدخلات والمخرجات للاعوام 2000،1996،1989.

3- **روي وتشاكرابورتي**[16] :**" مصادر نمو قطاع المعلومات في الهند خلال الفترة :1983-84 و1993-94م "** ‘تمدت هذه الدراسة على تحليل التغييرات في المعاملات الفنية في الاقتصاد وأكدت أن الطلب المحلي النهائي هو المصدر الرئيس في نمو قطاع المعلومات، حيث كان النتائج سلبية بالفترة الاولى ومن ثم في المرحلة الثانية اصبحت موجبة بسب استراتيجية الاحلال محل الواردات.

4- **ميتسو سياتو وتوكوتسو**[17]**: " مقارنة دولية بين بنية المدخلات والمخرجات في كل من اوروبا والولايات المتحدة الاميريكية وشرق اسيا"** المطلب الاصلي لهذه الدراسة هو دراسة المعاملات الفنية الداخلية من خلال جداول لالمدخلات والمخرجات ومقارنتها ببعضها للدول المختلفة، واستفاد الباحثان من السلاسل الزمنية لتحليل مرونة لتغييرات في كل من رأس المال والعمل والمواد الاولية الوسيطة ، حيث تبين ان اليابان أكثر مرونة من بلدان غرب اوروبا نسبة الى الدخل والعمل .

5- **ساري يوسف وايريك دياتزنباكر**[18]**، "النمو، الفقر، والتوزيع : مقاربة مصفوفة الحسابات الاجتماعية ":** المطلب الاساسي لهذه المقالة هو دراسة مدى تأثير النمو القطاعي على تقليل التفاوت الطبقي وعدم العدالة، اعتمدت الدراسة على منهجية تجزئة وتحليل المعاملات الفنية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية، تستنتج المقالة ان النمو لا يؤثر بالضرورة ايجابا في العدالة وخاصة مع تدخل الدولة وهي تحتاج الى توجيه جديد للاستراتيجيات التنموية . .واستفادة من مصفوفة الحسابات الاجتماعية لدولة ماليزيا للعام 2000م

[15] - Takahiro Akita* and Chu Thi Trung Hai (2008):" Inter-sectoral Interdependence and Growth in Vietnam: A Comparative Analysis with Indonesia and Malaysia "journal of Applied Input-Output Analysis, Vol. 13 &14,
[16] -Sikhanwita Roy, Tuhin Das and Debesh Chakraborty(2004) :" Sources of Growth of Information Sector in India During 1983-84 to 1993-94 "Journal of Applied Input-Output Analysis, Vol. 10
[17] - Mitsuo Saito &Ichiro Tokuto( 2001) :" An International comparison of I-O Structural : EUROPE ,USA ,East Asia " Journal of Applied I-O Analysis , vol 7
[18] - Saari, M. Yusofa*; Dietzenbacher, Erikb; Los, Bart (2008) :" Growth, Poverty and Distribution: a SAM Approach "International Input-Output Meeting, Seville, July 9-11,

،واعتمدت الدراسة على التقسيمات التالية: 27 عامل من عوامل الانتاج، 9 أنشطة انتاجية، 9 مجموعات من العوائل.

6- **روز وتشين[19] ، إستفاد الباحثان في مقالة لهما تحت عنوان " مصادر التغيير في استخدام الطاقة في الولايات المتحدة الاميريكية (1972-1982) ، تحليل التفكيك البنيوي":** من منهجية التحليل البنيوي في تحديد استهلاك الطاقة باعتبارها ضمن الطلب الوسيط في الاقتصاد للفترة الممتدة ما بين 1972-1982، استفادا من تقنية المدخلات والمخرجات حيث تضمنت كل من قطاع الفحم الحجري والبترول والغاز والكهرباء، وخلصا الى نتيجة مؤداها أن الطلب النهائي ساهم في زيادة استعمال الطاقة بينما ايجاد الطاقة البديلة كان له آثار مباشر وغير مباشر أدى الى نتائج سلبية أدت الى تخفيض الاستفادة من الطاقة وخاصة الغاز والنفط.

7- **زهاو وزهانغ[20] (2008) :" التنمية والتحضر: مراجعة لنظرية تشنيري-سيركوين في أنماط التنمية "** تهدف هذه الدراسة الى تبيان العلاقة بين التحضر والزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، حيث تم الاستفادة في هذه الدراسة من بيانات 141دولة (سنة اساس 1999م) تم من خلالها تقدير النماذج القياسية لتقدير نموذج تشنيري-سيركوين وتحديد العلاقة بين التحضر ( متغير تابع) ونصيب اقرد من الناتج الاجمالي كمؤشر لمستوى التنمية، بالاضافة الى عدد السكان، تدفق الموارد، وقيمة الصادرات(متغيرات مستقلة) . كانت النتيجة ايحابية حيث يوجد علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج والتحضر، كما تم نصنيف الدول حسب نسبة التحضر فالدول التي تملك نسبة تحضر اعلى تتجه نحو التصنيع،أو الاحلال محل الواردات، وتلك التي تملك نسبة تحضر أقل تتجه نحو القطاعات الاولية أو النمو المتوازن في القطاعات الانتاجية.

## رابعا- تحليل النتائج :

### المبحث الاول – العينة الدراسية وتقنيات التحليل :

**العينة وحجمها :** تم اعتماد جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة من العام 1997 الى العام 2005م ، حيث عرضت هذه الجداول بالاسعار الجارية وتم تحويلها الى الاسعار باسعار السنة السابقة ، وقد قام الباحث بتحويلها جميعا الى جداول بالاسعار الثابتة لسنة الاساس 1997م من خلال اسلوب السلسلة. تشمل الجدوال ثمانية قطاعات عل اساس تقنية قطاع –قطاع : الزراعة –الطاقة-الصناعة-الاسكان – النقل والمواصلات – التجارة – الخدمات العامة – الخدمات التوزيعية، حيث يشمل كل قطاع على عدة أنشطة مصنفة بحسب منهجية تصنيف الانشطة الاقتصادية الصادر عن مديرية الاحصاء المركزي اللبناني.نظرا الى الثغرات التي تعاني منها قاعدة بيانات الاقتصاد اللبناني اعتمد نموذج مبسط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية المقترح من الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي[21] حيث اعددت هذه الحسابات بدعم من المعهد الفرنسي للاحصاءات والدراسات الاقتصادية. اعتمدت سنة 1997م كسنة اساس لاحتساب الحسابات الوطنية الكاملة.

[19] - A. Rose, C.Y. Chen :" Sources of change in energy use in the u.s. economy, 1972-1982 ,Asructural decomposition analysis "1991-Elsevier Science Publishers B.V. (North-Holland), Resources and Energy 13 (1991) 1-21.

[20] - Zhao and Zhang, (2008). "Development and urbanization: a revisit of Chenery-Syrquin's patterns of development." Original paper, Tonji university, china, Springer- verlag 2008.

[21] - الحسابات القومية اللبنانية 2004

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

## اسلوب وتقنيات التحليل ومؤشر سلسلة القيمة :

1- الاساليب المستخدمة في تحديد القطاع الرائد وفقا لمقارب الحذف الفرضي هي عبارة عن المعادلات التالية :

- الارتباط الكلي الخلفي( BL) = $d(j) = e' [x - \bar{x}(j)]$
- الارتباط الكلي الخلفي النسبي = $BL_j^D = \frac{d(j)}{x_j} \times 100$
- الارتباط الكلي الامامي ( FL ) = $d^*(i) = [x' - \bar{x}'(i)]\, e$
- الارتباط الامامي النسبي = $FL_i^D = \frac{d^*(i)}{x_i} \times 100$
- الارتباط الكلي = $TL = BL + FL$

تم الاستفادة من جداول المدخلات – المخرجات على اساس الاسعار الجارية، وعلى اساس تشابك القطاعات مع بعضها البعض عن طريق المربع (1) والتعامل مع الطلب النهائي في المربع(2) ومع القيمة المضافة والواردات في المربع (3).

- **التقنية المستخدمة :** استخدم برنامج اكسل لتحليل البيانات وقد تم تجزئة البيانات الى: 8(عدد القطاعات)*8(عدد مرات الحذف)* 9 سنوات = 576 جدولا تبين في مجملها تأثير حذف كل قطاع على مجمل الاقتصاد وبقية القطاعات بشكل منفرد. خلاصة هذه الجداول موجودة في ملحق الجداول والرسومات.

### 2- الاساليب المستخدمة بتشخيص مصادر النمو :

استدخم لتشخيص مصادر النمو اسلوب التحليل البنيوي المستنتج من نموذج "تشنري –سركوين" وحيث تم اعتماد اسلوب" مؤشر سلسلة القيمة لتحويل الاسعار الى الاسعار بناء الى اسعار السنة الاساس(1997) :

- **المرحلة الاول :** جدول 1997 على اسعار 1997 : $C1 = \frac{A1 \times D1}{B1}$

| | |
|---|---|
| جدول 1998 على اساس اسعار1998 ($B_1$) | جدول1998 على اساس اسعار 1997 |
| جدول 1999 على اساس اسعار 1999 ($D_1$) | جدول 1999 على اساس اسعار 1997 |

- **المرحلة الثانية :** جدول 2000 بر پايه قيمتهاى سال 1997 :

$$\frac{A2 \times D2}{B2} = C2$$

| | |
|---|---|
| جدول 1998 على اساس اسعار 1998 | جدول1999 على اساس اسعار 1997 |
| جدول 2000 على اساس اسعار 1999 | جدول 2000 على اساس اسعار 1997 |

- **المرحلة الثالثة :** جدول 2001 على اساس اسعار 1997 :

$$\frac{C2 \times D3}{B3} = C$$

- **المرحلة الرابعة :** جدول 2002 على اساس اسعار 1997 :

$$\frac{C3 \times D4}{B4} = C4$$

- **المرحلة الخامسة :** جدول 2003 على اساس اسعار 1997 :

$$\frac{C4 \times D5}{B5} = C5$$

- **المرحلة السادسة :** جدول 2004 على اساس اسعار 1997 :

$$\frac{C5 \times D6}{B6} = C6$$

- **المرحلة السابعة :** جدول 2005 على اساس اسعار 1997 :

$$\frac{C6 \times D7}{B7} = C7$$

- **التقنية المستخدمة:** تم تحليل البيانات بالاستفادة من برنامج اكسل لاجل تبديل الاسعار من الاسعار الجارية الى الاسعار بناء لسنة الاساس 1997م، كما تم تجزئة الفترة الزمنية الى فترتين الاولى من 1997-2000م والثانية من 2000 الى 2005م من خلال تجميع ثمانية جداول وخلاصتها بجدولين يبينان حجم كل مصدر من مصادر النمو جانب الطلب.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

## المبحث الثاني - تشخيص القطاعات المحورية في الإقتصاد اللبناني ( نظرية الحذف ) :

إن تطبيق المعادلات السابقة[22] على جداول المدخلات والمخرجات التي أصدرتها وزارة التجارة اللبنانية والتي تقسم الأنشطة الإقتصادية إلى ثمانية قطاعات[23] ( بحسب التصنيف العالمي المقرّ من الأمم المتحدة عام 1993 للحسابات القومية ) حيث تشمل الفترة الممتدة من العام 1997 إلى العام 2005 م ، وبالقيمة الجارية ، يعطينا فكرة دقيقة عن القطاع المحوري في الإقتصاد اللبناني وكذلك يعطينا فكرة عن العلاقة الفنية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، تمت الاستفادة من برنامج اكسل لتحليل النتائج. الجداول التالية تشرح لنا بالأرقام نتائج المعادلات السابقة ( بعنوان مثال فقط للسنوات 1997- 2000- 2005 م):

### جدول1 المدخلات – المخرجات للاقتصاد اللبناني(1997 بالاسعار الجارية )

Year1997 current value

LBP billion

| | Intermediate uses | | | | | | | | | | Final uses | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | Total | Final | | | Change | Total |
| | Agric. | Energ. | Manuf. | Cons- | Transp. | Other | Trade | Admi- | interm. | Con- | | | in | |
| | Livest. | water | industr | truction | comm. | serv. | | nistrat. | uses | umpt. | GFCF | Exports | invent. | |
| 1. Agric. & livestock | 256 | 0 | 1,314 | 5 | 0 | 11 | 0 | 0 | 1,586 | 2,081 | 2 | 331 | 0 | 4,000 |
| 2. Energy & water | 11 | 595 | 278 | 17 | 424 | 231 | 8 | 44 | 1,616 | 1,398 | 0 | 1 | 0 | 2,922 |
| 3. Manufacturing | 204 | 104 | 2,830 | 2,214 | 11 | 678 | 295 | 135 | 6,478 | 9,841 | 2,547 | 1,426 | -60 | 20,232 |
| 4. Construction | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4,596 | 0 | 0 | 4,596 |
| 5. Transp. & commun. | 0 | 0 | 0 | 0 | 150 | 399 | 114 | 30 | 707 | 1,157 | 0 | 140 | 0 | 2,004 |
| 6. Other services | 24 | 4 | 104 | 104 | 163 | 421 | 458 | 984 | 2,205 | 7,042 | 0 | 64 | 0 | 9,311 |
| 7. Trade | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 750 | 0 | 750 |
| 8 Administration | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3,958 | 0 | 0 | 0 | 3,958 |
| Total uses | 494 | 704 | 4,526 | 2,340 | 748 | 1,740 | 876 | 1,193 | 12,592 | 25,478 | 7,145 | 2,712 | -60 | 47,866 |
| Value added | 1,556 | 226 | 3,232 | 2,256 | 1,256 | 8,126 | 5,118 | 2,765 | 24,008 | | | | | |
| Output | 2,050 | 930 | 7,758 | 4,596 | 2,004 | 9,866 | 5,994 | 3,958 | 36,600 | | | | | |
| Imports | 1,027 | 1,349 | 8,890 | | | | | | 11,266 | | | | | |
| Taxes on imports | 77 | 505 | 1,323 | | | | -1,905 | | 0 | | | | | |
| Trade margins | 846 | 231 | 2,262 | | | | -3,338 | | 0 | | | | | |
| Total resources | 3,763 | 2,922 | 20,087 | 4,987 | 2,034 | 9,866 | 706 | 4,026 | 47,866 | | | | | |

[22]- تم إستخراج هذه المعادلات رياضيا وذلك بالإعتماد على نظرية المصفوفات ومقلوب مصفوفة ليئونتيف وبالاستفادة من برنامج اكسل .

[23] - التصنيف الموحد للأنشطة الإقتصادية ، وزارة التجارة اللبنانية ، حيث جاء فيه شرح مفصل للأنشطة التي يتشكل منها كل قطاع من القطاعات الإقتصادية .

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

## جدول 2 حجم إنخفاض إجمالي الناتج المحلي بناء على منهجية الحذف بالطرق الثلاثة في العام 1997 (مليار ليرة)

| | منهجية سلا | | الحذف العامودي (ناحية الطلب )بناء على منهجية دياتزنباكر | | الحذف السطري (ناحية العرض )بناء على منهجية دياتزنباكر | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | TL | رتبه | $BL_j$ | رتبه | $F_i$ | رتبه | | |
| قطاع الزراعة | 1741 | 4 | 594 | 8 | 1974 | 3 | | |
| قطاع الطاقة | 1358 | 6 | 733 | 7 | 1967 | 4 | | |
| قطاع الصناعة | 5932 | 1 | 4856 | 1 | 6775 | 1 | | |
| قطاع البناء | 2758 | 3 | 2758 | 2 | 0 | 5 | | |
| قطاع النقل | 1320 | 7 | 906 | 6 | 809 | 6 | | |
| قطاع الخدمات | 3560 | 2 | 2068 | 3 | 2521 | 2 | | |
| قطاع التجارة | 1193 | 8 | 1193 | 5 | 0 | 7 | | |
| القطاع العام | 1464 | 5 | 1464 | 4 | 0 | 8 | | |

## جدول3 المدخلات – المخرجات للاقتصاد اللبناني (2000م بالاسعار الجارية)

Year 2000 current value

LBP billion

| | Intermediate uses | | | | | | | | | | Final uses | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | Total | Final | | | Change | Total |
| | Agric. Livest. | Energ. water | Manuf. industr | Cons- truction | Transp. comm. | Other serv. | Trade | Admi- nistrat. | interm. uses | Con- umpt. | GFCF | Exports | in invent. | |
| 1. Agric. & livestock | 199 | 0 | 1,109 | 3 | 0 | 10 | 0 | 0 | 1,322 | 1,986 | 19 | 214 | 0 | 3,541 |
| 2. Energy & water | 14 | 781 | 287 | 18 | 699 | 276 | 9 | 33 | 2,117 | 1,498 | 0 | 2 | 0 | 3,617 |
| 3. Manufacturing | 181 | 96 | 2,375 | 1,534 | 13 | 632 | 211 | 132 | 5,175 | 9,116 | 1,598 | 1,364 | -160 | 17,094 |
| 4. Construction | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3,651 | 0 | 0 | 3,651 |
| 5. Transp. & commun. | 0 | 0 | 0 | 0 | 377 | 651 | 205 | 11 | 1,244 | 1,499 | 0 | 267 | 0 | 3,011 |
| 6. Other services | 26 | 4 | 103 | 96 | 279 | 458 | 415 | 1,109 | 2,490 | 7,960 | 0 | 68 | 0 | 10,519 |
| 7. Trade | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 658 | 0 | 658 |
| 8 Administration | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4,428 | 0 | 0 | 0 | 4,428 |
| Total uses | 421 | 881 | 3,874 | 1,651 | 1,368 | 2,028 | 840 | 1,284 | 12,347 | 26,488 | 5,268 | 2,573 | -160 | 46,517 |
| Value added | ,614 | 221 | 3,027 | 2,000 | 1,643 | 8,491 | 5,003 | 3,143 | 25,143 | | | | | |
| Output | ,035 | 1,101 | 6,901 | 3,651 | 3,011 | 10,519 | 5,844 | 4,428 | 37,490 | | | | | |
| Imports | 731 | 1,708 | 6,588 | | | | | | 9,027 | | | | | |
| Taxes on imports | 86 | 543 | 1,310 | | | | -1,939 | | 0 | | | | | |
| Trade margins | 731 | 265 | 2,294 | | | | -3,247 | | 0 | | | | | |
| Total resources | 3,541 | 3,617 | 17,094 | 3,651 | 3,011 | 10,519 | 658 | 4,428 | 46,517 | | | | | |

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

## جدول 4 حجم إنخفاض إجمالي الناتج المحلي بناء على منهجية الحذف بالطرق الثلاثة في العام 2000 (مليار ليرة)

| | منهجية سلا | | الحذف العامودي حذف العمود (ناحية الطلب )بناء على منهجية دياتزنباكر | | | الحذف السطري (ناحية العرض )بناء على منهجية برمبناي روش دياتزنباكر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | TL | رتبه | $BL_j$ | رتبه | | $FL_i$ | رتبه | |
| قطاع الزراعة | 1457 | 7 | 481 | 8 | | 1734 | 4 | |
| قطاع الطاقة | 1829 | 5 | 908 | 7 | | 2681 | 2 | |
| قطاع الصناعة | 4930 | 1 | 4132 | 1 | | 5506 | 1 | |
| قطاع البناء | 2116 | 4 | 2116 | 3 | | 0 | 6 | |
| قطاع النقل | 2255 | 3 | 1659 | 4 | | 1409 | 5 | |
| قطاع الخدمات | 4280 | 2 | 2688 | 2 | | 2676 | 3 | |
| قطاع التجارة | 1144 | 8 | 1144 | 6 | | 0 | 7 | |
| القطاع العام | 1638 | 6 | 1638 | 5 | | 0 | 8 | |

## جدول5 المدخلات – المخرجات للاقتصاد اللبناني (2005م بالاسعار الجارية)

Year 2005 current value

LBP billion

| | Intermediate uses | | | | | | | | | | Final uses | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 Agric. Livest. | 2 Energ. water | 3 Manuf. industr | 4 Cons-truction | 5 Transp. comm. | 6 Other serv. | 7 Trade | 8 Admi-nistrat. | Total interm. uses | Final Con-umpt. | GFCF | Exports | Change in invent. | Total |
| 1. Agric. & livestock | 216 | 0 | 1181 | 5 | 0 | 14 | 0 | 0 | 1415 | 2188 | 20 | 344 | -35 | 3932 |
| 2. Energy & water | 22 | 1368 | 551 | 28 | 1214 | 361 | 15 | 92 | 3650 | 2023 | 0 | 10 | -60 | 5623 |
| 3. Manufacturing | 223 | 131 | 3383 | 2000 | 21 | 710 | 279 | 153 | 6900 | 11848 | 2258 | 3479 | 39 | 24524 |
| 4. Construction | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4858 | 0 | 0 | 4858 |
| 5. Transp. & commun. | 0 | 0 | 33 | 0 | 889 | 903 | 439 | 24 | 2288 | 2451 | 0 | 203 | 0 | 4942 |
| 6. Other services | 34 | 19 | 168 | 156 | 459 | 514 | 518 | 1011 | 2879 | 10165 | 0 | 383 | 0 | 13427 |
| 7. Trade | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 917 | 0 | 917 |
| 8 Administration | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5002 | 0 | 0 | 0 | 5002 |
| Total uses | 496 | 1519 | 5315 | 2189 | 2582 | 2501 | 1251 | 1280 | 17132 | 33677 | 7137 | 5335 | -55 | 63225 |
| Value added | 1690 | -188 | 3786 | 2669 | 2360 | 10925 | 7534 | 3722 | 32499 | | | | | |
| Output | 2186 | 1331 | 9101 | 4858 | 4942 | 13427 | 8785 | 5002 | 49631 | | | | | |
| Imports | 854 | 3209 | 9531 | | | | | | 13594 | | | | | |
| Taxes on imports | 101 | 729 | 1812 | | | | -2643 | | 0 | | | | | |
| Trade margins | 791 | 354 | 4080 | | | | -5225 | | 0 | | | | | |
| Total resources | 3932 | 5623 | 24524 | 4858 | 4942 | 13427 | 917 | 5002 | 63225 | | | | | |

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

**جدول 6 حجم إنخفاض إجمالي الناتج المحلي بناء على منهجية الحذف بالطرق الثلاثة في العام 2005 (مليارليرة)**

| | منهجية سلا | | الحذف العامودي حذف العمود (ناحية الطلب )بناء على منهجية دياتزنباكر | | | الحذف السطري (ناحية العرض )بناء على منهجية برمبناي روش دياتزنباكر | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | TL | رتبه | $BL_j$ | | رتبه | $F_i$ | | رتبه | | |
| قطاع الزراعة | 1612 | 8 | 571 | | 8 | 1824 | | 5 | | |
| قطاع الطاقة | 3202 | 4 | 1557 | | 7 | 4697 | | 2 | | |
| قطاع الصناعة | 6342 | 1 | 5745 | | 1 | 7313 | | 1 | | |
| قطاع البناء | 2789 | 5 | 2789 | | 4 | 0 | | 6 | | |
| قطاع النقل | 3918 | 3 | 3134 | | 3 | 2507 | | 4 | | |
| قطاع الخدمات | 5337 | 2 | 3504 | | 2 | 3233 | | 3 | | |
| قطاع التجارة | 1817 | 6 | 1817 | | 5 | 0 | | 7 | | |
| القطاع العام | 1651 | 7 | 1651 | | 6 | 0 | | 8 | | |

تشير الجداول السابقة إلى النتائج المترتبة على إستخدام المنهجيات الثلاثة في الحذف الفرضي حيث يمكن قراءة هذه النتائج ضمن ثلاث محاور :

1- **المحور الأول :** التأثير الكلي ( منهجية سلا ) لحذف قطاع على إجمالي الناتج المحلي[24] .
2- **المحور الثاني :** التأثير الخلفي ( جانب الطلب[25] )لحذف قطاع على إجمالي الناتج المحلي .
3- **المحور الثالث :** التأثير الأمامي ( جانب العرض[26] ) لحذف قطاع على إجمالي الناتج المحلي .

**المحور الأول - التأثير الكلي ( منهجية سلا ) لحذف قطاع على بقية القطاعات :**

يشير العمود الأول من كل جدول الى مدى تأثير حذف قطاع معين على إجمالي الناتج المحلي ، بمعنى أنه على فرض حذفنا قطاع ما فما هو المقدار الذي سينخفض به حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لذلك الحذف ، وقد أشرنا سابقا إلى أن هذه المنهجية تتميز بشموليتها وتعبيرها عن مدى التأثير أكثر من غيرها[27] ، ولتوضيح ذلك نأخذ مثلا الجدول (5) :

العمود الأول يشير إلى التأثير الكلي للحذف فعلى سبيل المثال فإذا حذف القطاع الصناعي سنجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض بمقدار 6342 مليار ليرة ، في حين إذا حذفنا قطاع الزراعة فإن الأثر الكلي هو

[24] - GDP : Gross Domestic Product
[25] - Demand Side
[26] - Supply Side
[27] - بانويى، على اصغر وديگران : بكارگيري پيوندهاي نسل اول ،دوم،سوم در سنجش خدمات توليدي وخدمات توزيعي :تجربه ايران وبعضي از كشورهاي منتخب .مقاله ارائه شده در كنفرانس ملي داده ستانده دانشگاه علامه طباطبايي- دي ماه 1388

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض بمقدار 1612 مليار ليرة لبنانية ، وهكذا إذا حذفنا قطاع الخدمات نجد أن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض بمقدار 5337 مليار ليرة لبنانية وهذا الامر ينطبق على بقية القطاعات . ( تحليل النسب )

تدل النتائج السابقة ( الجدوال 1997-2000-2005 ) إلى أن القطاع الأكثر تأثيرا على إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي هو قطاع الصناعة ويليه بالتناوب قطاع البناء وقطاع الخدمات . هذا يعني أن قطاع الصناعة هو القطاع المحوري الذي يؤدي ضعف إنتاجيته إلى ضعف الإقتصاد ككل ، وهذا خلاف المتعارف في تحليل الإقتصاد اللبناني ، حيث أن الشائع هو قطاع الخدمات ، نعم قد يكون السبب هو التصنيف المعتمد للأنشطة وهو تصنيفها إلى ثمانية قطاعات . فبحسب نظرية النمو غير المتوازن فإن قطاع الصناعة يستطيع أكثر من غيره من القطاعات أن يخلق مجموعة من الإختلالات التوازنية في الإقتصاد تؤدي إلى دفع التوازن الإقتصادي من حالة إلى حالة أخرى وتضع عجلة النمو على مسارها الصحيح وهذا بسبب التكامل والإرتباط الموجود بين هذا القطاع وبقية القطاعات. هذا الارتباط ذو إتجاهين الأول خلفي والثاني أمامي وهذا ماسوف نشرحه في المحور الثاني . بالطبع لا ينفصل ذلك عن بقية القطاعات المحورية الأخرى مثل قطاع الخدمات والبناء . ونجد أيضا أن أقل القطاعات تأثيرا هو قطاع الزراعة والقطاع العام ، ويشير الجدول التالي إلى الأهمية النسبية لتغيير كل قطاع على إجمالي الناتج المحلي :

**جدول7 النسب المئوية للتأثير الكلي لحذف القطاعات على اجمالي الناتج المحلي( منهجية سلا)**

| | النسب المئوية للتأثير الكلي لحذف القطاعات على GDP ( منهجية سلا ) | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1997% | 1998% | 1999% | 2000% | 2001% | 2002% | 2003% | 2004% | 2005% |
| قطاع الزراعة | 9.01 | 8.17 | 7.91 | 7.42 | 7.47 | 9.82 | 7.00 | 6.95 | 6.04 |
| قطاع الطاقة | 7.03 | 6.61 | 7.75 | 9.31 | 9.11 | 12.76 | 10.40 | 10.60 | 12.01 |
| قطاع الصناعة | 30.69 | 30.40 | 27.42 | 25.09 | 24.59 | 12.90 | 23.76 | 24.28 | 23.78 |
| قطاع البناء | 14.27 | 15.01 | 12.05 | 10.77 | 10.27 | 16.54 | 9.87 | 10.40 | 10.46 |
| قطاع النقل | 6.83 | 6.54 | 8.95 | 11.48 | 11.78 | 28.63 | 12.97 | 13.90 | 14.69 |
| قطاع الخدمات | 18.42 | 19.44 | 21.45 | 21.78 | 22.04 | 8.68 | 21.40 | 20.01 | 20.01 |
| قطاع التجارة | 6.17 | 5.97 | 6.22 | 5.82 | 6.78 | 10.67 | 6.37 | 7.57 | 6.81 |
| القطاع العام | 7.58 | 7.85 | 8.26 | 8.34 | 7.95 | 0.00 | 8.21 | 6.28 | 6.19 |

حيث تبين الرسومات البيانية التالية الأهمية النسبية لكل قطاع مقايسة بالقطاعات الأخرى :

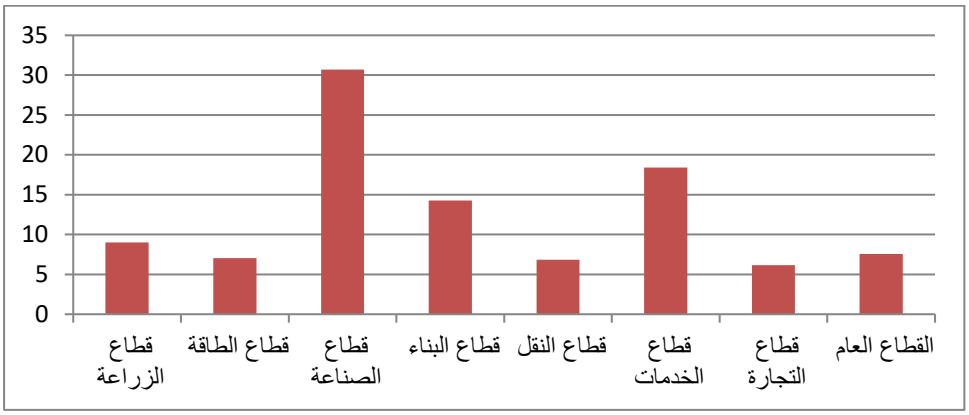


رسم توضيحي 1 نسب تأثير الحذف الفرضي على الناتج المحلي الاجمالي 1997م

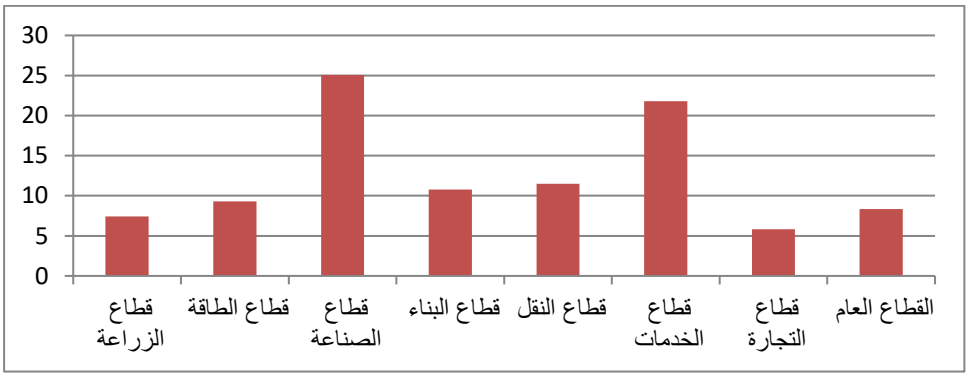


رسم توضيحي 2 نسب تأثير الحذف الفرضي على الناتج المحلي الاجمالي 2000م

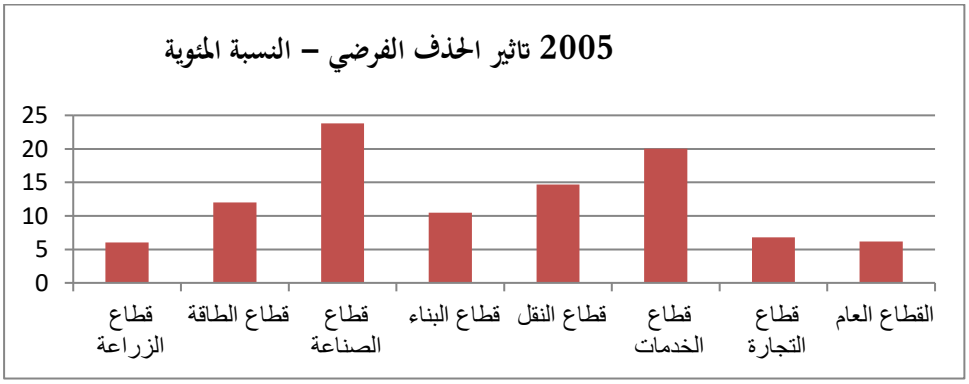


رسم توضيحي 3 نسب تأثير الحذف الفرضي على الناتج المحلي الاجمالي 2005م

النتيجة التي نستفيدها من هذا التحليل هو ترتيب الأولويات في عملية الإستثمار أو الدفعة القوية المطلوبة للنهوض بالإقتصاد حيث سوف يؤدي الإستثمار بهذه المنهجية إلى تحقيق أعلى معدل من الإنتاجية في الإقتصاد .

## المحور الثاني - التأثير الخلفي( جانب الطلب ) لحذف قطاع على إجمالي الناتج المحلي (GDP ) :

المقصود بالتأثير الخلفي هو نوع الإختناق الذي يخلقه ضغط الطلب من قبل قطاع ما على القطاعات الأخرى ، هذا الضغط – من ناحية الطلب – سوف يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع التي زاد الطلب عليها ، وإرتفاع الأسعار يزيد من هامش الربح للمشروعات المنتجة هكذا خدمات ، حيث يحفزها على زيادة إنتاجها، مما يحرك عجلة النمو من خلال إستخدام عوامل إنتاج جديدة لزيادة إنتاجها لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها من قبل قطاع الصناعة ، إذن التأثير الخلفي لحذف قطاع الصناعة هو دراسة مقدار إنخفاض الطلب الكلي نتيجة الحذف الفرضي لقطاع الصناعة ( مثلا ) أو قطاع النقل والمواصلات ،أو غيره من القطاعات ولكن كل ذلك من ناحية تأثير هذا الحذف على حجم الطلب الكلي .

من خلال الجداول السابقة يتضح أن قطاع الصناعة يتصدر قائمة القطاعات في حجم التأثير الخلفي على إجمالي الطلب الكلي، وهذا يدل على أن بقية القطاعات تشكل مدخلات والطلب الوسيط للقطاع الصناعي وتشكل إجمالي التكاليف التي يتحملها هذا القطاع ، وبالتالي فإن خلق دفعة قوية إستثمارية في القطاع الصناعي سوف تحفز الطلب على السلع الوسيطة وهذا الأمر سوف يشجع القطاعات ، التي تنتج هذه السلع الوسيطة ، على زيادة أنتاجها وزيادة الإنتاج حكما تؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو والإنتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى من التوازن .

### جدول8 النسب المئوية لتأثير حذف القطاعات عامودياً( جانب الطلب) على اجمالي الناتج المحلي

| | | النسب المئوية لتأثير حذف القطاعات عامودياً ( جانب الطلب ) على GDP | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1997% | 1998% | 1999% | 2000% | 2001% | 2002% | 2003% | 2004% | 2005% |
| قطاع الزراعة | 4.08 | 3.46 | 3.39 | 3.26 | 3.06 | 2.90 | 2.77 | 2.81 | 2.75 |
| قطاع الطاقة | 5.03 | 4.79 | 5.20 | 6.15 | 6.07 | 6.49 | 6.63 | 6.74 | 7.50 |
| قطاع الصناعة | 33.32 | 31.89 | 30.17 | 27.98 | 28.14 | 27.87 | 28.14 | 28.68 | 27.66 |
| قطاع البناء | 18.93 | 20.27 | 16.14 | 14.33 | 13.69 | 13.08 | 13.05 | 13.48 | 13.43 |
| قطاع النقل | 6.22 | 5.93 | 8.30 | 11.24 | 11.18 | 12.26 | 12.76 | 13.59 | 15.09 |
| قطاع الخدمات | 14.19 | 15.00 | 17.40 | 18.20 | 18.23 | 17.79 | 17.37 | 16.74 | 16.87 |
| قطاع التجارة | 8.19 | 8.06 | 8.33 | 7.75 | 9.04 | 8.80 | 8.43 | 9.82 | 8.75 |
| القطاع العام | 10.05 | 10.60 | 11.06 | 11.09 | 10.59 | 10.81 | 10.85 | 8.15 | 7.95 |
| | | | | | | | | | |

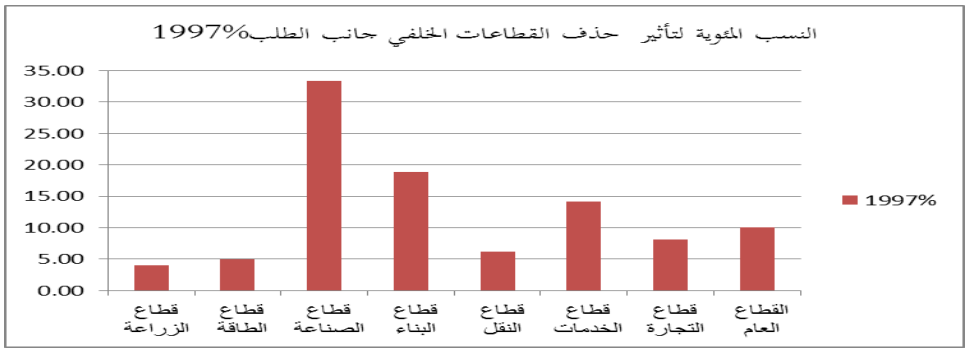


رسم توضيحي 4 النسب المئوية لتأثير حذف القطاعات الخلفي ( جانب الطلب) 2007م

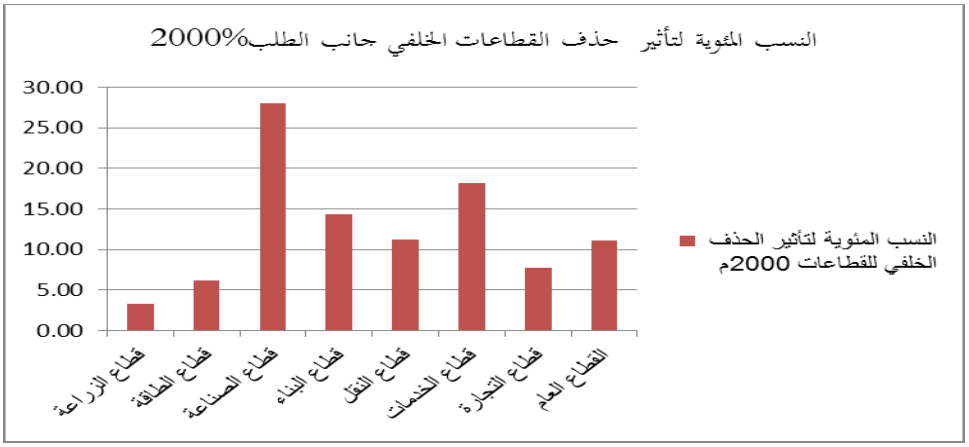


رسم توضيحي 5 النسب المئوية لتأثير حذف القطاعات الخلفي ( جانب الطلب)2000م

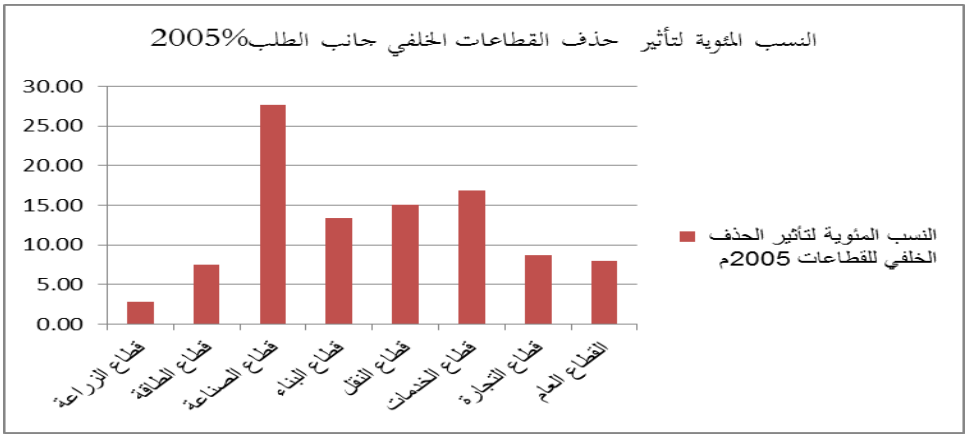


رسم توضيحي 6 النسب المئوية لتأثير حذف القطاعات الخلفي ( جانب الطلب) 2005

يشير الجدول السابق إلى النسب المئوية للحذف الفرضي للقطاعات على ال GDP حيث يتبين في العام 1997م أن 35% من إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى الإنخفاض في طلب قطاع الصناعة على القطاعات الأخرى وهذا يدل على مدى إرتباط قطاع الصناعة ببقية القطاعات من ناحية الطلب الوسيط ، **بمعنى آخر أن 35% من إجمالي ما ينتج محليا يذهب إلى قطاع الصناعة بعنوان طلب وسيط و65% تستورده الصناعة من الخارج ، ما يعني إعتماد الصناعة على الواردات من السلع الوسيطة مما يعرضها للتقلبات الإقتصادية الخارجية ويجعلها مرهونة للخارج** ، هذا الامر ينعكس في زيادة وإرتفاع تكاليف الصناعة . هذه النسب نشاهدها في بقية السنوات تقريبا . في العام 2005 نجد إنخفاض تأثير الصناعة – من ناحية الطلب إلى 27% وهذا يدل من جهة إلى زيادة إعتماد الصناعة على السلع المستوردة ما ينتج عنه زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 6% ( مقدار زيادة الإعتماد على الخارج ) ومن جهة أخرى تخفيض الطلب على السلع الوسيطة المحلية مما يؤثر سلبا على ربحية المشروعات التي تنتج هذه السلع.

الملاحظة العامة هي ضعف العلاقة بين القطاعات من ناحية الطلب مما يدل على مدى ارتباط الإقتصاد اللبناني بالخارج من ناحية السلع الوسيطة أو الإستثمارية التي تدخل في عملية الإنتاج أو إستغناء كل قطاع عن بقية القطاعات ، بحيث ينتج المواد الأولية والسلع والخدمات الوسيطة لإنتاجه ، وهذا مؤشر خطير يدل إما على إنخفاض مؤشر الإستقلالية الإقتصادية للبلد ويجعله عرضة للتقلبات الإقتصادية والمالية العالمية ويزيد من إنكشافه على العالم الخارجي، أو تخلف القطاعات الإقتصادية فيه . فعلى سبيل المثال نجد أن قطاع الزراعة يعتمد بشكل شبه كامل على الخارج أو أنه يعتمد على نفسه (وخاصة بعد العام 2000م ( 97 %) وهذا ما يؤشر على عدم تكامل القطاع الزراعي مع بقية القطاعات ، حيث تتم تلبية الطلب على السلع والخدمات الوسيطة إما من خلال الإستيراد أو إنتاج نفس القطاع لهذه السلع وكلا الأمرين يؤشران على وجود خلل بنيوي في هذا القطاع .

## المحور الثالث- التأثير الأمامي لحذف قطاع على إجمالي الناتج المحلي (GDP ) :

يعبر الارتباط الامامي عن العرض من السلع والخدمات كسلع وخدمات وسيطة للقطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالتالي يخلق هذا الأثر فائض يحفز القطاعات الأخرى على زيادة الإنتاج نتيجة إنخفاض أسعار المدخلات وتكاليف عوامل الإنتاج وبالنهاية إنخفاض تكلفة الإنتاج مما يزيد من هامش الربح لديها ورفع انتاجيتها وبالتالي ارتفاع معدلات النمو بشكل عام . إذن توضح لنا الجداول السابقة وجدول النسب التالي حجم ومقدار تأثير حذف قطاع ما على بقية القطاعات :

### جدو ل9 النسب المئوية لتأثير حذف القطاعات سطريا (جانب العرض)

| | النسب المئوية لتأثير حذف القطاعات سطريا ( جانب العرض ) على GDP | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1997% | 1998% | 1999% | 2000% | 2001% | 2002% | 2003% | 2004% | 2005% |
| قطاع الزراعة | 14.05 | 14.04 | 13.29 | 12.38 | 12.22 | 12.29 | 11.44 | 11.00 | 9.32 |
| قطاع الطاقة | 14.00 | 13.20 | 15.60 | 19.14 | 18.74 | 20.40 | 21.58 | 21.68 | 24.00 |
| قطاع الصناعة | 48.23 | 48.71 | 43.50 | 39.31 | 38.37 | 36.32 | 37.01 | 38.09 | 37.36 |
| قطاع البناء | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| قطاع النقل | 5.76 | 5.53 | 7.85 | 10.06 | 10.62 | 12.11 | 12.41 | 13.18 | 12.81 |
| قطاع الخدمات | 17.95 | 18.52 | 19.77 | 19.11 | 20.05 | 18.87 | 17.56 | 16.05 | 16.52 |
| قطاع التجارة | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| القطاع العام | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

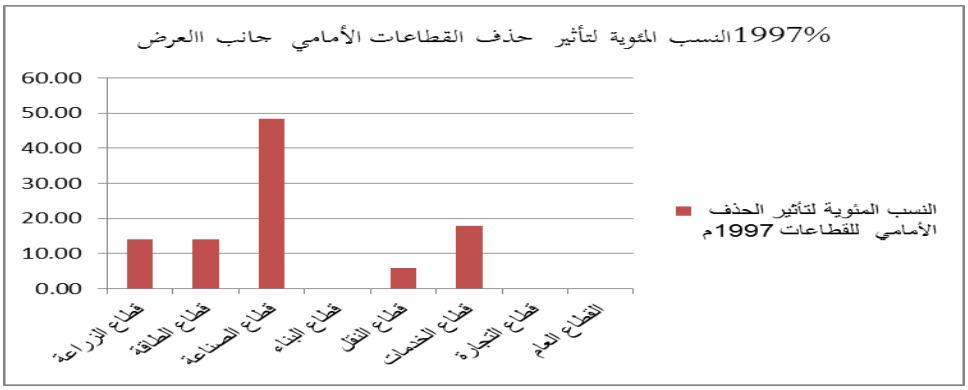


رسم توضيحي 7 النسب المئوية لتأثير الحذف جانب العرض 1997 على اجمالي الناتج المحلي

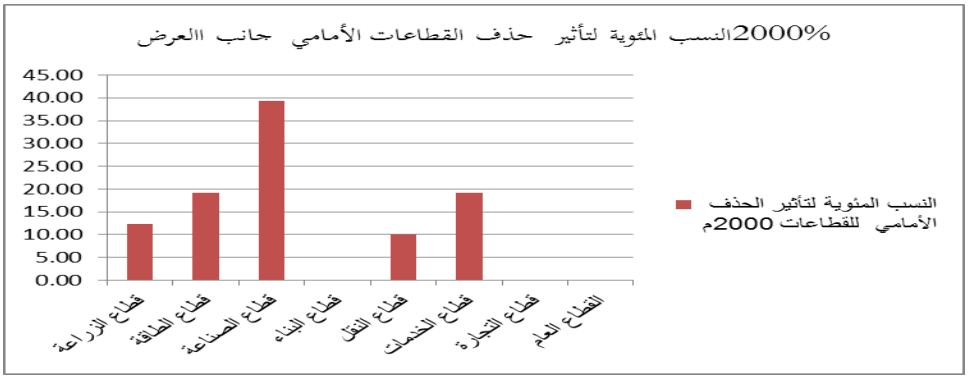


رسم توضيحي 8 النسب المئوية لتأثير الحذف جانب العرض2000 على اجمالي الناتج المحلي

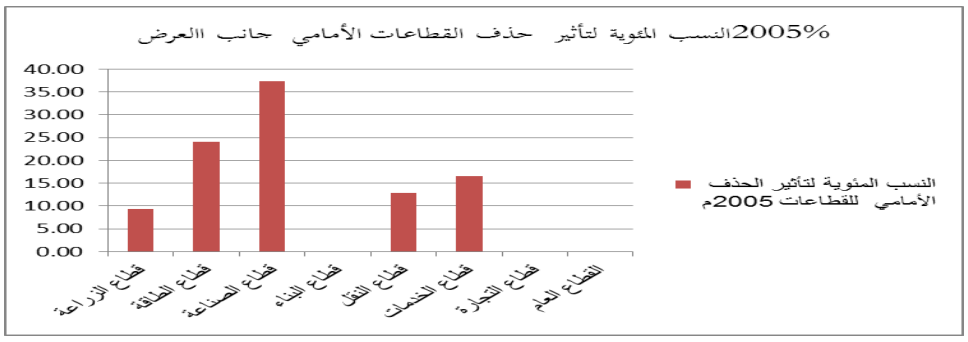


رسم توضيحي 9 النسب المئوية لتأثير الحذف جانب العرض 2005 على اجمالي الناتج المحلي

يوضح الجدول السابق نسب تأثير حذف القطاع على بقية القطاعات من ناحية العرض[28] ، حيث يشكل قطاع الصناعة كذلك القطاع الأكثر تأثيرا حيث تتراوح نسبة التأثير ما بين 48% عام 1997 و37% عام 2005 ، يليه في الأهمية قطاع الطاقة 24%عام 2005م وهذا ينسجم مع كون الطاقة هي من أهم المدخلات للعملية الإنتاجية وعلى عكس ما تبين في الإرتباط الخلفي حيث لم يكن لقطاع الطاقة أي تأثير يذكر (7% ) وهذا يدل على إعتماد قطاع الطاقة على الإستيرد في تلبية الطلب الوسيط لديه.

تزداد هنا أهمية قطاع الزراعة حيث يزيد حجم التأثير في العام 2005 من 3% - الإرتباط الخلفي إلى 10 % تقريبا – الإرتباط الأمامي ، وهذا يدل على أن قطاع الزراعة يشكل فرصة للقطاعات الأخرى للتخفيف من تكاليف إنتاجها .

## المبحث الثالث - مصادر نمو القطاعات الأقتصادية في لبنان :

تشكل نماذج التحليل البنيوي التي قدمها كل من تشنري[29] وسيركوين [30] المبنى النظري لتحليل مصادر النمو في الدول النامية التي تتميز بوجود ثنائية[31] في القطاعات الإنتاجية لديها ، وكما أشار أيضا "آرثر لويس "[32] في مقالته حول " نظرية التحولات الهيكلية"[33] فإنه لم تعد نماذج المدرسة النئيوكلاسيكية كافية لتحليل مصادر النمو في الدول النامية لوجود مجموعة كبيرة من القيود أهمها كما أشرنا في المقدمة هو الخلل المؤسساتي الذي يتواجد فيه نظام التسعير وتعمل في ظله آليات السوق ، وبالتالي لابد من تحليل مصادر النمو في هذه الدول من خلال نماذج تأخذ بالحسبان كل العوامل البنيوية من قبيل العوامل الخارجية والداخلية والتغيرات الفنية وماشابه ذلك.

هنا نعيد كتابة نموذج تشينري – سيركوين[34] الذي سنعتمده لتحديد مصادر النمو جانب الطلب للاقتصاد اللبناني:

فيما يلي عرض للنموذج الرياضي ومن بعد عرض للنتائج العملية وتحليلها .

### اولا - النموذج الرياضي ( بشكل مصفوفه[35] ) :

$$X = W_i + F + E - M \qquad (1)$$ -

- X = الناتج القومى (GDP)
- W = الطلب المحلي (الطلب المحلي على السلع الوسيطة + الواردات للسلع الوسيطة)
- F = الطلب المحلي النهائي
- E-M= خالص الصادرات ( الصادرات – الواردات )

[28] - Supply Driven Linkage
[29] -Hollis B Chenery , Tsunehiko Watanabe " : International Comparison of The Structure of Production" , Econometrica (pre-1986); Oct 1958 ,pp. 487
[30] - Kubo, Robinson , Syrquin(1986): "The Methodology of Multisector Comparative Analysis " , Oxford University Press ,1986
[31] - Dualism
[32] - Arthur Lewis
[33] - Syrquin
[34] chenery syrquin

[35] - Matrix

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

- $a_{ii}$ المعامل الفني للقطاع "Jth" ولاجل قطاع "ith" :
- $a_{ii}= W_{ij}/X_i$

- A : مصفوفة مربعة تتشكل من $a_{ii}$ :
- $AX = W_i$ (2)
- نعوض المعادلة (2) في المعادلة (1)نحصل على :
- $X= AX + F + E-M$

- $m_i= M_i/(W_i + F_i )$ (3)
- $M_i= m_i^w W_i + m_i F_i$ (4)
- المعادلة (4) تشير الى سهم كل من الطلب النهائي المحلي و الوسيط من الواردات .
- اذا عوضنا المعادلة 4 في المعادلة 3 نحصل على :
- $X= (I-m^w )AX + (I – m^f)F +E$ (5)
- $I –m^w$ سهم الناتج المحلي النهائي من الواردات للسلع الوسيطة و $I – m^f$ سهم الناتج المحلي النهائي من الواردات للسلع النهائية .وكذلك بعنوان شواخص لمعرفة نسبة الاحلال محل الواردات في الطلب المحلي على السلع الوسيطة والسلع النهائية .
- لاجل سهولة التحليل : $( I- m^f)F = \Lambda^f$ و $(I –m^w ) F=\Lambda^w$ ونعوض ذلك في المعادلات اعلاه نحصل على المعدلة التالية :
- $X = \Lambda^w AX + \Lambda^f F +E$ (6)
- $X = (I -\Lambda^w A )^{-1}(\Lambda^f F + E )$ (7)

المعادلة 7 تشير الى نموذج المدخلات والمخرجات ( Input – output).

- $(I -\Lambda^w A )^{-1}$ : هذه العبارة تشير الى معكوس مصفوفة لئونتيف التى تعبر عن نسبة الطلب النهائي على السلع الوسيطة . $(\Lambda^f F + E)$ عبارة عن نسبة الطلب المحلي على السلع النهائية .

$D = (\Lambda^f F + E)$, $W^{-1}= (I -\Lambda^w A )^{-1}$

- $X =W^{-1}D$

- تفاضل المعادلة (8) مع الاخذ بالاعتبار المعاملات الفنية والاحجام نحصل على شواخص لاسبيرز[36] وباشه[37]:
- $\Delta X = \Delta (W^{-1}D) = W_0^{-1}\Delta D+\Delta W^{-1}D_O + \Delta W^{-1}\Delta D$ (9)
- $\Delta X = W_1^{-1}\Delta D + \Delta W^{-1}D_0$ (10)
- $\Delta X = W^{-1}\Delta D + \Delta W^{-1}\Delta D_1$ (11)

اذا اخذنا بالاعتبار المعامالات الفنية للسنة الاولى والاحجام للسنة الاخيرة نحصل على شاخص لاسبيرز :

- $\Delta X = W_0^{-1}\Lambda^f{}_O\Delta F + W^{-1}\Delta E + W^{-1}\Delta\Lambda^f F + W_0^{-1}\Lambda^w W^i{}_1 + W_0^{-1}\Lambda^w{}_0\Delta AX_1$ (12)

حيث تشير المعادلة السابقة الى خمسة عوامل للنمو عبارة عن :

- $W_0^{-1}\Lambda^f{}_O\Delta F$ = مصفوفة الطلب المحلي

[36] Lasperes
[37] - Pashe

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

- $W^{-1}\,\Delta E$ مصفوفة الصادرات
- $W^{-1}\,\Delta \Lambda^{f} F$ = مصفوفة الاحلال محل الواردات للسلع النهائية
- $W_0^{-1}\,\Lambda^{w}\,W^{i}_1$ = مصفوفة الاحلال محل الواردات للسلع الوسيطة
- $W_0^{-1}\,\Lambda^{w}{}_0\,\Delta AX_1$ = مصفوفة التغييرات في المعاملات الفنية .

نطبق المعادلات السابقة على جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد اللبناني من العام 1997 والعام 2005 م والتي دونت سنويا وبالاسعار الجارية ومن ثم تم تعديلها بالاسعار الثابتة لسنة الاساس سنة 1997م ، وقد استخدم برنامج اكسل لتطبيق ذلك :

**جدول 10 عوامل النمو –جانب الطلب للفترة 1997-2001 م (مليار ليرة لبنانية )**

| 1997-2001 | $W_0^{-1}\,\Lambda^{w}{}_0\,\Delta AX_1$ | $W_0^{-1}\,\Delta\Lambda^{w}\,W^{i}_1$ | $W_0^{-1}\,\Delta\Lambda^{f}F_1$ | $W_0^{-1}\Delta E$ | $W_0^{-1}\Lambda^{f}{}_O\Delta F$ |
|---|---|---|---|---|---|
| | تغيرات المعاملات الفنية في جداول المدخلات والمخرجات ( I-O ) | الأحلال محل الواردات لأجل السلع الوسيطة | الإحلال محل الواردات لأجل السلع النهائية | الطلب الخارجي | الطلب الداخلي |
| | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| قطاع الزراعة | **-69.67** | **-27.80** | **-50.13** | **26.26** | **226.56** |
| قطاع الطاقة | **-30.08** | **-14.98** | **-15.45** | **17.38** | **-1.68** |
| قطاع الصناعة | **53.76** | **-195.05** | **-392.31** | **994.34** | **413.43** |
| قطاع البناء | **0.00** | **0.00** | **0.00** | **0.00** | **-657.16** |
| قطاع النقل | **505.28** | **-0.10** | **-0.20** | **17.34** | **443.33** |
| قطاع الخدمات | **154.04** | **-2.14** | **-4.22** | **-24.72** | **1058.84** |
| قطاع التجارة | **0.00** | **0.00** | **0.00** | **-32.00** | **0.00** |
| القطاع العام | **0.00** | **0.00** | **0.00** | **0.00** | **618.19** |

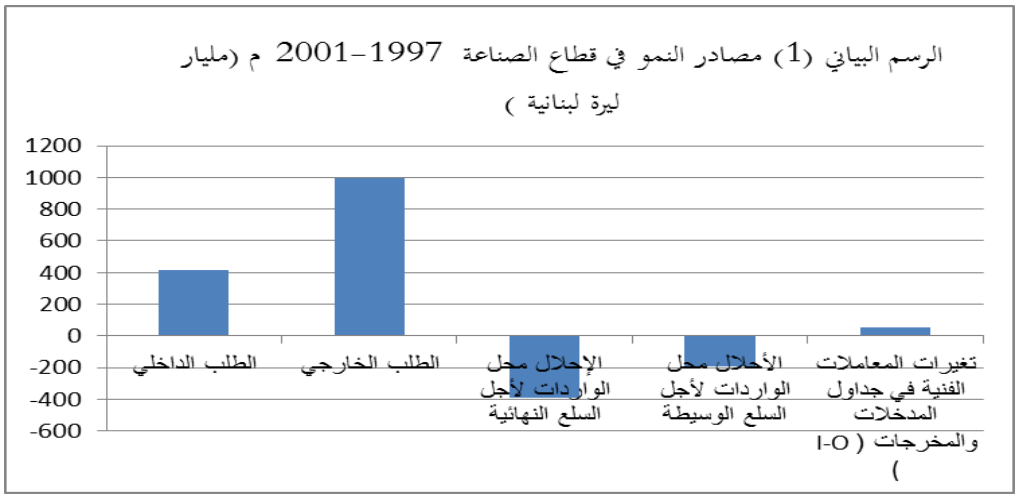


**رسم توضيحي 10 مصادر النمو في قطاع الصناعة 1997-2001 م (مليار ل.ل)**

جدول11 نسب مصادر النمو

| | مصادر النمو في القطاع الصناعي 1997- 2001م | مليار ليرة لبنانية | % |
|---|---|---|---|
| | الطلب الداخلي | 413.43 | 47.29 |
| | الطلب الخارجي | 994.34 | 113.75 |
| | الإحلال محل الواردات لأجل السلع النهائية | -392.31 | -44.88 |
| | الأحلال محل الواردات لأجل السلع الوسيطة | -195.05 | -22.31 |
| | تغيرات المعاملات الفنية في جداول المدخلات والمخرجات ( I-O ) | 53.76 | 6.15 |

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

## جدول 12 عوامل النمو –جانب الطلب للفترة 2001-2005 م (مليار ليرة لبنانية )

| 2001-2005 | $W_0^{-1} \Lambda^w{}_0 \Delta AX_1$ | $W_0^{-1} \Delta\Lambda^w \ W^i{}_1$ | $W_0^{-1} \Delta\Lambda^f F_1$ | $W_0^{-1}\Delta E$ | $W_0^{-1}\Lambda^f{}_0\Delta F$ |
|---|---|---|---|---|---|
| | تغيرات المعاملات الفنية في جداول المدخلات والمخرجات ( I-O ) | الأحلال محل الواردات لأجل السلع الوسيطة | الإحلال محل الواردات لأجل السلع النهائية | الطلب الخارجي | الطلب الداخلي |
| | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| قطاع الزراعة | -132.1 | -19.6 | -39.9 | 408.6 | 454.2 |
| قطاع الطاقة | -301.1 | 18.0 | 1.8 | 69.8 | -43.4 |
| قطاع الصناعة | 870.6 | -490.3 | -882.0 | 2802.5 | 1769.8 |
| قطاع البناء | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 981.8 |
| قطاع النقل | 394.3 | -0.4 | -0.7 | 98.2 | 657.7 |
| قطاع الخدمات | 26.3 | -5.6 | -10.3 | 25.6 | 897.3 |
| قطاع التجارة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 199.0 | -80.0 |
| القطاع العام | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 499.5 |

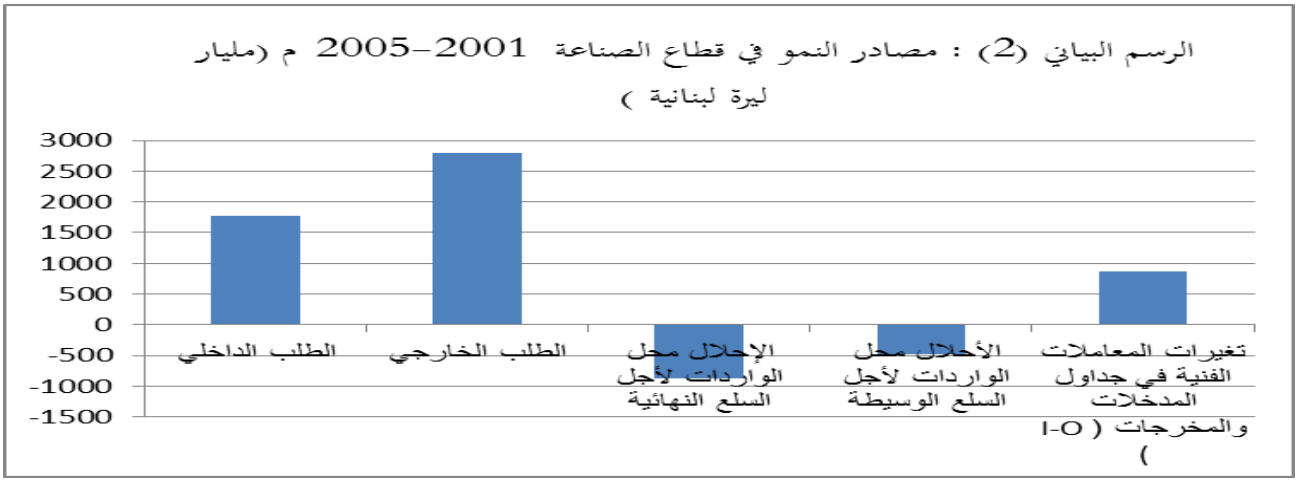


رسم توضيحي11 مصادر النمو في قطاع الصناعة 2001-2005م (مليارل.ل)

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السابع – العدد الأول – البحث الثاني ( ص: 17 - 43 )
15 – تشرين الأول – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

## جدول13 نسب مصادر النمو 2001-2005م

| % | مليار ليرة لبنانية | مصادر النمو في القطاع الصناعي 2001- 2005م | | |
|---|---|---|---|---|
| 43.48 | 1769.8 | | | الطلب الداخلي |
| 68.85 | 2802.5 | | | الطلب الخارجي |
| -21.67 | -882 | | | الإحلال محل الواردات لأجل السلع النهائية |
| -12.04 | -490.3 | | | الأحلال محل الواردات لأجل السلع الوسيطة |
| 21.39 | 870.6 | تغيرات المعاملات الفنية في جداول المدخلات والمخرجات ( I-O ) | | |

يتبين من الجداول السابقة أن الطلب الخارجي( الصادرات) هو العامل الأول في نمو قطاع الصناعة حيث يشكل في المرحلة الأولى 47 % وفي الثانية 43% من إجمالي العوامل التي تشكل النمو في هذا القطاع ، ففي الفترة مابين 1997 – 2001م شكل مقدار التغيير في حجم الطلب الخارجي ( الصادرات ) 995 مليار ليرة تقريبا في حين شكل الطلب الداخلي 413 مليار ليرة لبنانية أي ما يقارب نصف الطلب الخاراجي . في حين نجد أن في الفترة ما بين 2001-2005م يبلغ مقدار التغير في الطلب الخارجي 2805 مليار ليرة والطلب الداخلي 1769 مليار ليرة بنفس النسبة للفترة السابقة ، وبالمقارنة بين الفترتين نجد أن الطلب الخارجي ما بين 2001-2005 زاد بمقدار ثلاث أضعاف الفترة 1997-2001 م .

في حين لعب الإحلال محل الواردات في كلتا الفترتين سواء لاجل السلع النهائية ( -392 و-882 مليار ليرة ) أو السلع الوسيطة (-195 و-490 مليرا ليرة لبنانية ) دورا سلبيا في النمو حيث أدى إلى تخفيض معدلات النمو في القطاع الصناعي وهذا يدل على أن جزء من الطلب الداخلي تحول إلى الخارج وبالتالي هو مؤشر أيضا على زيادة العجز في ميزان المدفوعات بنفس النسبة ، وإذا جمعنا مقدار التغير للإحلال محل الواردات (-882و-490 مليار ليرة) نجد أنها تساوي مقدار التغير في الطلب الداخلي (1769 مليرة ليرة) تقريبا في الفترة 2001-2005 م . أما التغييرات الفنية فقد لعبت دورا إيجابيا في الفترة الثانية 2001-2005 م (860 مليار ليرة ) على عكس الفترة الأولى 1997-2001م ( 53 مليار ليرة ) حيث شكلت عاملا محفزا للنمو ولو بشكل بسيط . هنا لابد من الإشارة إلى أن مؤشر المعاملات الفنية يدل على مدى ضرورة إيجاد تغيير بنيوي وهيكلي في قطاع الصناعة ، فهيكل الصناعة الإنتاجي هو دالة[38] في الفن الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة وبالتالي إذا أردنا أن نرفع من إنتاجية القطاع الصناعي لابد من الإستثمار في رأس المال سواء البشري أو المادي وبالتالي ايجاد تغيير في البنية الفنية للقطاع الصناعي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاجية في قطاع الصناعة[39].

## خامسا- النتائج والاجابة على الفرضيات

يتبين من خلال تحليل الجداول والرسوم البيانية السابقة أن قطاع الصناعة يمثل القطاع المحوري الأول في الإقتصاد اللبناني حيث يوجد لديه أكبر حجم إرتباط مع القطاعات الأخرى سواء إرتباطات خلفية أو أمامية ، مما يعني أنه وبناء على إستراتيجية النمو غير المتوازن يجب أن تنصب الدفعة القوية من الإستثمارات في الدرجة الأولى على قطاع الصناعة وليس على أي قطاع آخر . من هنا لابد من تفكيك وتشريح القطاع الصناعي من حيث الأنشطة المكونة له ومدى إرتباط هذه الأنشطة مع بقية القطاعات ، حيث نجد أن الطلب الصناعي على

[38] - Function

[39]- طبقا لنظرية لويس حول النمو الاقتصادي فان القطاع الصناعي المتقدم يلعب دور القطاع الرائد في جذب العمالة من القطاع الزراعي التقليدي، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة معدلات النمو .

منتجات القطاع الزراعي تشكل ما يقارب 40% [40] بإعتبار أن أغلب الصناعات في لبنان هي صناعات تحويلية مما يدعم فكرة أن الإستثمار في هذه الصناعات هو قاطرة للنمو في لبنان ومن أمثلتها التصنيع الغذائي ، الألبسة والجلديات ،وغيرها وسيأتي في المبحث الثاني أن الصادرات هي العامل الأساسي لنمو القطاع الصناعي وبالتالي فإن استراتيجية الاحلال محل الواردات أوالتصنيع الزراعي لأجل التصدير يصبح هو الإستراتيجية والسياسة المثلى للنهوض بالإقتصاد اللبناني وهذا ما سيوضحه المبحث الثالث .

كما تبين مما سبق أن الطلب الخارجي أي الصادرات يلعب دورا أساسيا في تحفيز ليس فقط القطاع الصناعي بل الإقتصاد ككل وهذا ينسجم مع نظرية تشجيع الصادرات في بلد مثل لبنان الذي يمثل ضيق نطاق السوق وإنخفاض حجم الطلب المحلي الناجم عن تدني مستوى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي القيدين الرئيسين على عملية التنمية فيه إضافة إلى الخلل البنيوي المؤسساتي. في المقابل نجد أن الواردات سواء الواردات من السلع الوسيطة أو للاستهلاك النهائي لعبت دورا معاكسا وأدت الى معدل نمو سلبي .

يتبين من التحليل السابق ان القطاع المحوري في الاقتصاد اللبناني هو الصناعة وخاصة الصناعات التحويلية وان مصادر النمو هو الطلب الخارجي أي الصادرات، وبالتالي فان الفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث صحيحة.إن مؤشرات القطاع الصناعي والقطاع الزراعي تدعم رؤية وإستراتيجية التصنيع الزراعي لأجل التصدير أو استراتيجية الاحلال محل الواردات من السلع الزراعية كقاطرة للنمو في لبنان مع الأخذ بالحسبان أغلب الظروف والأبعاد التي يعيشها هذا البلد .

## - Books:

Akhand, Hafiz and Kanhaya Gupta:"Economic Development in Pacific Asia "First published 2006 by Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN.
ARROW, KENNETH J. and MICHAEL D. INTRILIGATOR :"Handbook of Development Economics" Vol 1,
Bale, John and David Drakakis-Smith :"Industrialization and Development in the Third World "First published 1992 by Routledge 11 New Fetter Lane, London EC4P 4EE.
Bjorn Hettne:" The development of Development theory" Acta Sociologica 1983(26), ¾:247-266.
Chenery and Syrquin, Lance Taylor and Larry E. Westphal (Auth.) :" Economic Structure and Performance" (1984, Elsevier Inc, Academic Press)
Chenery, Hollis amd T.N. Srinivasan-Handbook of Development Economics, Vol. 2-North Holland (1989).
Chenery, Hollis and Sherman Robinson, Moshe Syrquin:"Industrialization and Growth" Oxford University Press, PUBLISHED FOR THE WORLD BANK.
Chenery, Hollis and T.N. Srinivasan :"Handbook of Development Economics" Vol. 1 (1988, North Holland)
Chenery, Hollis B. :" Structural Change and Development Policy" (1979, Oxford University Press)
Chenery, Hollis Burnley:" Sructural change and Development policy "Oxford University Press,1979.
Chenery,Hollis :"Economic Development and Social Change" First published 2006 by Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN
Cheng, Shi :"China's Rural Industrialization Policy "First published 2006 by PALGRAVE MACMILLAN .

**- تقارير ودراسات :**

[40] - تقرير وزارة الصناعة حول القطاع الصناعي في لبنان 2013م ...

"القطاع الصناعي في لبنان عام 2010م " مركز الدراسات الاقتصادية غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان
ادارة الشؤون القتصادية والاجتماعية – الشعبة الاحصائية :"دليل الحسابات القومية في تحليل السياسات " السلسلة واو – العدد 81 .
برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2001م
برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان –اي – 2008م .
تقارير الاحصاء المركزي 1900-2010م
تقارير المصرف المركزي (1992-2005م )
تقارير صندوق النقد الدولي2005م
تقارير غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان
تقارير وزارة المالية (1992-2005)
تقرير وزارة المالية 2003(فزلكة الموازنة)
تقرير وزراة الشؤون الاجتماعية حول الاسر ومستوى المعيشة 2004م :" خارطة ةالفقر البشري واحوال المعيشة في لبنان 2004م
الدراسة الوطنية للاحوال المعيشية للاسر – تقرير المعيشة 2004
المركز الاستشاري للدراسات – مديرية الدراسات الانمائية : "انماء البقاع الشمالي – الاطار العام والسياسات القطاعية" ايلول 2002م .
المركز الاستشاري للدراسات- مديرية الدراسات الانمائية :" الاوضاع المالية والنقدية في لبنان – مراجعة تقويمية للسياسات الحكومية في ظل تصاعد المخاطر- " تشرين الاول 2002م.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية- مديرية الدراسات وزارة الزراعة اللبنانية :" أوضاع الامن الغذائي في لبنان لعام 2001م".
مركز تحقيقات اقتصاد ايران ) (1381روش شناسي ماتريس حسابداري اجتماعي: تحليلهاي مقايسه اي ضرائب فزاينده و كاربردهاي آن در تحليلهاي اقتصادي و اجتماعي، گزارش چهارم. طرح ملى محاسبه ماتريس حسابداري اجتماعى براي اقتصاد ايران ،1375 دانشكده اقتصاد، دانشگاه علامه طباطبايى .
موازنات الدولة (1992-2005م
مؤتمر الدولي لدعم لبنان :"برنامج لبنان الاقتصادي " 25-كانون الثاني- 2007م .
الورقة الاصلاحية المقدمة من الحكومة لمؤتمر باريس 3 بعد حرب تموز 2006م
وزارة الاقتصاد والتجارة ، الحسابات القومية 1997- 2005م
وزارة الزراعة :"دراسة حول امكانية التكامل الزراعي في ضوء معطيات اقامة منطقة التجارة الحرة العربية" بيروت تموز 1999م.
وزارة الزراعة ، مديرية الدراسات والتنسيق "الزراعة في لبنان2005- 2006 و2007"
وزارة الشؤون الاجتماعية :"تطور خارطة المعيشة في لبنان بين عامي 1995-2004 م " مقارنة نتائج "خارطة احوال المعيشة في لبنان ،1998" .
وزارة المالية " الورقة التقديمية لمشروع موازنة العام 2005م
وزراة الزراعة :" التقرير الخاص بأوضاع الامن الغذائي في الجمهورية اللبنانية لعام 2000م .
وزراة الزراعة :" دراسة اولية للبنيات الانتاجية والتسويقة الزراعية في البقاع " بيروت 1999م .
وزراة الزراعة –مديرية الدراسات والتنسيق:" سلاسل الانتاج –التقرير الموجز " الفاو، مشروع الاحصاء الزراعي الشامل 2002م